الأنباء
الاحد 30 ديسمبر 2012

مجموعة من خريجي برامج الوطني التدريبية

من خلال عشرات البرامج التدريبية

«الوطني» وفر فرصاً تدريبية لأكثر من 2000 كويتي وكويتية خلال 2012

قدم بنك الكويت الوطني فرصا تدريبية لأكثر من 2000 كويتية وكويتي من موظفين وطلبة وخريجي جامعات ومعاهد منذ بداية العام 2012، حيث قام بتوفير عشرات البرامج التدريبية خلال العام والمخصصة للكوادر الوطنية بهدف تطويرها وتأهيلها وتنمية كفاءاتها والاستثمار فيها.

وقال نائب مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني عماد العبلاني ان دعم الشباب الكويتي يأتي على رأس أولويات البنك الوطني من منطلق التزامه بدعم العمالة الوطنية كأحد أكبر الجهات توظيفا في القطاع الخاص. ويحرص البنك على تقديم سلسلة من الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية الرائدة التي تم تقديمها خلال العام الحالي لتأهيل ما يزيد على 2000 كويتي وكويتية من موظفين وطلبة وخريجي جامعات ومعاهد بهدف تطويرها وتنمية كفاءاتها.

عماد العبلاني

العبلاني: البنك الوطني ملتزم بدعم العمالة الوطنية كأحد أكبر الجهات توظيفاً في القطاع الخاص

وأضاف العبلاني ان البنك الوطني ملتزم سنويا بإطلاق الدورات التدريبية للطلبة والموظفين في إطار مبادرته التنموية غير المسبوقة على مستوى القطاع الأهلي في الكويت والمنطقة. ويحرص البنك الوطني على تحفيز الكوادر الوطنية وتشجيعها على التقدم والتطور والنجاح.

وتشتمل دورات البنك الوطني التدريبية على برامج عدة منها برامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس والجامعات والمعاهد وبرنامج تطوير القيادات الشابة بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت الذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط ويمتد على مدى تسعة أشهر، بالإضافة إلى العديد من البرامج التقنية، كما ينفرد البنك الوطني بإطلاق «أكاديمية الوطني» الممتدة لفترة خمسة أشهر، والمخصصة لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك.

«كامكو» و«الوطني للاستثمار» مديرا أكبر إصدار للسندات من القطاع الخاص لصالح «برقان» بقيمة 100 مليون دينار

أعلنت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الاصول – كامكو وشركة الوطني للاستثمار نجاح إصدار بنك برقان لسندات دين مساندة من الشريحة الثانية من رأس المال بقيمة 100 مليون دينار، حيث قامتا بدور مديري الاصدار المشتركين.

وتعكس هذه الصفقة البارزة التزام كل من شركة كامكو وشركة الوطني للاستثمار بتطوير اسواق رأس المال في الكويت حيث تعد هذه الصفقة أكبر إصدار لسندات من قبل مصدر من القطاع الخاص حتى الآن. هذا ويتمتع الإصدار بأطول أجل استحقاق يبلغ 10 سنوات. وقد أصدرت السندات بالقيمة الاسمية في شريحتين إحداهما بفائدة ثابتة والأخرى بفائدة متغيرة، وتدفع الفائدة بشكل نصف سنوي. هذا وقد حصلت السندات على تصنيف BBB+ من وكالة كابيتال انتليجينس. وتشكل هذه الصفقة التعاون الثالث المشترك بين كامكو والوطني للاستثمار في ادارة اصدارات في اسواق رأس المال المحلية، إذ سبق للشركتين أن تعاونتا في العام 2010 في إصدار سندات بقيمة 40 مليون دينار لصالح شركة العقارات المتحدة، ثم في مطلع العام 2012 في إصدار سندات بقيمة 80 مليون دينار لصالح شركة مشاريع الكويت (كيبكو).

صلاح الفليج

وقال الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار صلاح يوسف الفليج إن «نجاح هذا الإصدار يكتسب أهمية بالغة ويشكل دليلا على تطور أسواق رأس المال المحلية. فقد اصبح للمستثمرين أدوات استثمارية طويلة الأجل مقومة بالدينار الكويتي كجزء من الأدوات الاستثمارية المتاحة لهم. ويسعدنا أن ندعم بنك برقان في مبادراته التوسعية من خلال هذا الاصدار. ولم يكن نجاح هذه الصفقة الفريدة من نوعها ليتحقق دون الجهود المضنية والمنسقة لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، والدعم المتواصل والمستمر من قبل قاعدة مستثمرينا».

وقال الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة كامكو فيصل منصور صرخوه: «إننا نفخر بالقيام بدور رائد في هذه الصفقة المالية البالغة الأهمية، ونتوقع أن يعمل هذا الإصدار على رفع مستوى الثقة في الاقتصاد الكويتي وقطاع العمليات المصرفية الاستثمارية. ولدينا في كامكو اهتمام راسخ بتطوير ودعم سوق السندات المحلية الذي سيكون بدوره عنصرا رئيسيا في تطوير الاقتصاد الكويتي والقطاع الخاص. وفي النهاية، أتقدم بالعرفان لجميع المكتتبين الذين شاركوا معنا على مساعدتهم في إنجاح هذا الإصدار».

تأكيداً على التزام البنك بتطوير مهارات رواد أعمال المستقبل

«الخليج» يعلن الشراكة مع مؤسسة إنجاز الكويت لعام 2013

أعلن بنك الخليج عن شراكته مع مؤسسة إنجاز الكويت لعام 2013 يقوم من خلالها بدعم ثلاثة من البرامج الرئيسية للمؤسسة وهي «مخيم الابتكار»، «وظيفة ليوم واحد»، و«أكثر من مجرد مال»، وتأتي هذه الشراكة تطبيقا لاستراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي وضعها البنك لعام 2013 والرامية إلى تشجيع شباب الكويت على إبراز مواهبهم وصقلها.

ويدعم البنك برامج إنجاز التي تهدف إلى توسيع معرفة الطلاب بعالم الأعمال وتعزيز روح المبادرة والريادة لديهم. ويعمل كل من البرامج الثلاثة على تزويد الطلاب بالمعرفة التطبيقية والخبرة العملية التي سيحتاجون إليها عند ممارسة الحياة العملية بعد إكمال دراستهم وتخرجهم.

وذكر البنك في بيان صحافي أن مخيم الابتكار هو عبارة عن ورشة عمل مدتها يوم واحد تهدف إلى تدريب ما يتراوح بين 75 و80 طالبا من طلاب الثانوية العامة وطلاب الجامعات على إيجاد الحلول الأكثر ابتكارا للتحديات التي تواجه بيئة الأعمال مستخدمين مهارات القيادة، والتفكير النقدي، والعمل الجماعي. وسيقدم البنك التوجيه والإرشاد المهني خلال هذا المخيم لمساعدة الطلاب على توسيع آفاقهم.

وبين أن «وظيفة ليوم واحد» هو عبارة عن يوم يستضيف خلاله البنك عددا من الطلاب ويمنحهم فرصة قضاء يوم كامل مع موظفيه ذوي الخبرة للتعرف عن كثب على مختلف أقسام البنك وكيفية سير أعمالها اليومية.

كما أن برنامج أكثر من مجرد مال هو دورة تعليمية من 6 جلسات تهدف إلى شرح مقومات الاقتصاد وعالم الأعمال لطلاب الصفين الخامس والسادس. ويساعد هذا البرنامج الطلاب على تعلم مفاهيم كسب الأموال وإنفاقها وادخارها وتبادلها عند تأسيس أعمالهم الخاصة.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام شؤون مجلس الإدارة في بنك الخليج فوزي الثنيان «يسرنا أن نحظى مجددا بهذه الفرصة التي تتيح لنا رعاية مؤسسة كرست جهودها للنهوض بقدرات شباب الكويت من خلال تقديم برامج تعليمية مبتكرة وإبداعية تهدف إلى تنمية مهارات القيادة وريادة الأعمال لديهم». وأضاف الثنيان: «إن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها البنك لعام 2013 ترمي إلى تنمية الطاقات البشرية الكامنة في الكويت إلى أقصى حد بهدف الارتقاء بوطننا الحبيب وتعزيز الاقتصاد. فهذه المبادرة النبيلة التي أطلقتها إنجاز الكويت تمنحنا فرصة تحقيق هذا الهدف من خلال دعم الشباب الكويتي والمشاركة في البرامج المجتمعية التي تسهم في تأهيل وإعداد رواد أعمال المستقبل».

هذا ويلتزم بنك الخليج بدعم شباب الكويت ومساعدته على تحقيق طموحاته انطلاقا من إيمانه بأن الأوطان لا تبنى إلا بسواعد شبابها وحرصا منه على تزويد أبناء الكويت بالتجارب العملية والقنوات التعليمية لمساعدتهم على اكتساب المهارات المهنية التي تؤهلهم لخوض عالم الأعمال في مرحلة مبكرة من حياتهم وتوفير الأدوات التي سيحتاجون إليها ليصبحوا من رواد الأعمال الناجحين مستقبلا.

فوزي الثنيان

«QNB»: الدول النامية في شرق آسيا تقود النمو الاقتصادي العالمي في 2013

قال تقرير مجموعة QNB انه لاتزال التوقعات بشأن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 تشير إلى مزيد من التباطؤ، نتيجة لانخفاض النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وبخاصة منطقة اليورو. غير أن تحليل مجموعة QNB يظهر توقعات بنمو قوي في الأداء الاقتصادي في منطقة شرق آسيا النامية.

وذكر تقرير أن البنك الدولي كان متفائلا في تحديث أصدره أخيرا لتوقعاته بشأن منطقة شرق آسيا، حيث توقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموا بنسبة 7,9٪ خلال عام 2013، بعد تقديرات بتحقيق المنطقة لنمو بنسبة 7,5٪ خلال عام 2012.

ولا توجد توقعات بأن تتمكن منطقة أخرى في العالم من تحقيق معدلات النمو في هذه المنطقة، أو حتى معدلات مقاربة لها خلال عامي 2013ـ2014.

وقد أظهرت الاقتصادات في منطقة شرق آسيا أداء قويا خلال عام 2012، حيث ساهم الطلب المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي، حتى خلال ذروة التراجع في الاقتصاد العالمي والذي أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات هذه المنطقة. ومن المتوقع أن يتواصل دور الطلب المحلي القوي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم النمو الاقتصادي في شرق آسيا خلال عام 2013.

ويتوافق مسار النمو الاقتصادي في منطقة شرق آسيا مع النمو الاقتصادي في الصين التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وتشير التقديرات إلى أن الصين حققت نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ 7,9٪ خلال عام 2012، مقارنة مع معدل 9,3٪ الذي حققته في عام 2011. ويأتي تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني نتيجة للقيود التي فرضتها في نهاية عام 2011 على سياساتها الاقتصادية الداخلية والتي أدت إلى انخفاض الطلب المحلي، علاوة على تراجع الطلب على صادراتها وبخاصة من الاقتصادات المتقدمة.

غير أن المؤشرات الاقتصادية التي صدرت مؤخرا أظهرت أن الاقتصاد الصيني بصدد استعادة نشاطه القوي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2012 بنسبة 9,1٪ مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام. كما أن مبيعات تجارة التجزئة ارتفعت بنسبة 14,9٪ خلال شهر نوفمبر مقارنة مع نفس الشهر من عام 2011، الأمر الذي يعكس ارتفاعا قويا في الطلب المحلي. وقد بلغ مؤشر مديري المشتريات في القطاع الصناعي الصيني 50,6 نقطة خلال شهر نوفمبر، وهو معدل يتجاوز قليلا مستوى 50 نقطة الذي يفصل بين حالتي النمو والانكماش.

ومن المتوقع أن تحقق الصين نموا بنسبة 8,4٪ خلال عام 2013، مقارنة مع 7,9٪ خلال عام 2012 بفضل تخفيف السياسات المالية الداخلية ومبادرات التحفيز المالي التي تقوم بها حكومات المقاطعات الصينية ومشاريع البنية التحتية الحكومية واتجاه دورة الأعمال إلى مسار صاعد يدعم النمو.

وتشمل الاقتصادات المهمة الأخرى في منطقة شرق آسيا كلا من اندونيسيا وتايلند وماليزيا والفلبين.

وتعتبر اندونيسيا ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة حيث من المتوقع أن تحقق نموا بنسبة 6,3٪ خلال عام 2013، بفضل الطلب الاستهلاكي القوي والتشريعات الاقتصادية والاستثمارية التي تشجع على استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن المتوقع أن تحقق تايلند نموا بنسبة 5,0٪ في 2013، حيث ستتعافى تماما من تداعيات الفيضانات التي شهدتها في عام 2011، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبية القوية والارتفاع في القطاع الصناعي والطلب المحلي القوي. ومن المتوقع أيضا أن تحقق ماليزيا نموا بنسبة 5,0٪ في 2013 نظرا لارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية مما سيدعم عائدات التصدير، علاوة على ارتفاع الاستثمارات والاستهلاك المحلي. ومن المتوقع أن تحقق الفلبين نموا بنسبة 6,2٪ في 2013 نتيجة للارتفاع القوي في الاستهلاك المحلي والذي يمثل 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يدعمه ارتفاع تحويلات العمال الفلبينيين في الخارج وزيادة الإنفاق الحكومي.

غير أن توقعات النمو الاقتصادي القوي في منطقة شرق آسيا تواجه بعض المخاطر ومن بينها تباطؤ الاقتصاد العالمي بمعدلات أعلى مما هو متوقع، حيث ان توقعات النمو في الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 تبلغ حاليا 2,4٪. كما أن توقعات النمو في الاقتصادات الكبرى تبلغ 1,3٪، نظرا لاستمرار الضغوط من السياسات المالية المتشددة وعمليات تقليص التعرض للقروض في النظام المصرفي مما سيؤدي إلى تباطؤ النمو.

وترى مجموعة QNB أن هذه الضغوط ستؤدي إلى تراجع الطلب على صادرات الدول النامية في منطقة شرق آسيا. كما أن المخاطر المرتبطة مع «الهاوية المالية» في الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد في العالم، يمكن أن تؤثر على توقعات النمو في منطقة شرق آسيا، حيث تشير التقديرات إلى أن حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة سيؤدي على تباطؤ النمو في شرق آسيا بنسبة 1٪.

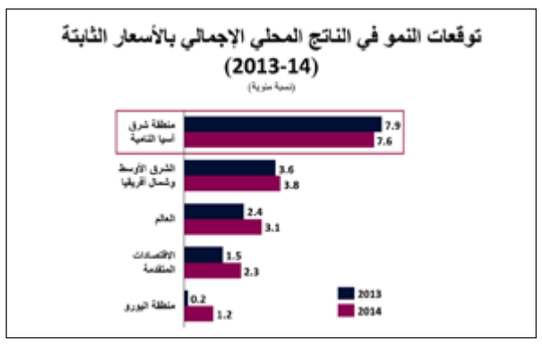

«الدولية للوساطة»: تراجع الأسهم الأميركية متأثرة بفشل المحادثات الرامية إلى تجنب حافة الهاوية المالية

ذكر التقرير الأسبوعي لـ «المجموعة الدولية للوساطة المالية»، في رصده لحركة أسواق المال العالمية، أن الأسهم الأميركية تراجعت لخامس جلسة على التوالي بنهاية الاسبوع الماضي، وأنهت الأسهم الأوروبية آخر جلساتها في 2012 منخفضة مع تذبذب التوقعات بشأن التوصل لاتفاق يمنع الولايات المتحدة من الوصول إلى حافة «الهاوية المالية» وهو ما دفع المستثمرين إلى مبيعات لجني الارباح.

وفيما يتعلق بأسعار النفط، قال التقرير ان اسعار العقود الآجلة لخام القياس الدولي مزيج برنت أغلقت على انخفاض طفيف يوم الجمعة الماضية في تعاملات ضعيفة ومتقلبة تعرضت خلالها لضغوط بعد أن أظهرت بيانات حكومية ان مخزونات البنزين في الولايات المتحدة سجلت زيادة حادة الاسبوع الماضي ومع انتظار السوق جولة جديدة من المحادثات بشأن الميزانية الأميركية ربما تؤدي إلى تفادي «الهاوية المالية».

وعلى صعيد آخر، تراجعت اسعار الذهب بنهاية الاسبوع بعد أن كانت قاب قوسين من تسجيل أول زيادة أسبوعية منذ نوفمبر بعد ان عمد المتعاملون إلى دفع السوق للانخفاض مع انتظارهم نتيجة محادثات اللحظة الاخيرة بشأن الميزانية الأميركية.

وأغلقت مؤشرات الأسهم الرئيسية في بورصة وول ستريت الأميركية على انخفاض متأثرة بفشل المحادثات الرامية إلى تجنب حافة الهاوية المالية في تقديم إجابات قاطعة إلى البورصة القلقة.

وأنهى مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأميركية الكبرى جلسة التداول في بورصة وول ستريت منخفضا 158,20 نقطة أو 1,21٪ إلى 12938,11 نقطة بينما هبط مؤشر ستاندرد اند بورز 500 الاوسع نطاقا 15,67 نقطة أو 1,11٪ ليغلق على 1402,43 نقطة.

وأغلق مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا منخفضا 25,59 نقطة أو 0,86٪ إلى 2960,31 نقطة.

وأنهت المؤشرات الثلاثة الاسبوع على خسائر مع انخفاض كل من داو جونز وستاندرد اند بورز 1,9٪ في حين هبط ناسداك 2٪.

وتسبب القلق إزاء المستقبل المالي في تراجع الأسواق خلال تعاملات الأسبوع الماضي.

وأغلق مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الاوروبية الكبرى منخفضا 6,60 نقاط أو 0,58٪ إلى 1131,00 نقطة في حين تراجع مؤشر يورو ستوكس لأسهم الشركات الكبرى في منطقة اليورو 1,24٪.

ومع اغلاق الاسواق في النمسا والدنمارك وفنلندا وألمانيا والنرويج والسويد وسويسرا في عطلات نهاية العام والعام الجديد وعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق لتفادي سريان تلقائي لزيادات في الضرائب وتخفيضات في الانفاق في أميركا كان يوم الجمعة الفرصة الاخيرة لكثير من المستثمرين للبيع لجني ارباح بعد المكاسب القوية التي شهدها السوق على مدى الاشهر الستة الماضية.

وأنهت عقود برنت تسليم فبراير الجلسة منخفضة 18 سنتا أو 0,16٪ لتسجل عند التسوية 110,62 دولارات للبرميل بعد ان تراوحت في نطاق من 109,83 دولارات إلى 111,38 دولارا.

وينهي برنت الاسبوع على مكاسب قدرها 1,65 دولار أو 1,5٪.

وأعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) ان بنهاية الاسبوع الماضي ع ارتفع سعر سلة خاماتها الـ 12 بواقع دولار و11 سنتا ليستقر عند مستوى 108,03 دولارات للبرميل مقابل 106,92 دولارات للبرميل الاربعاء الماضي.

وبلغ المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي 107,46 دولارات للبرميل.

وسجل سعر الذهب للبيع الفوري في أواخر التعاملات في سوق نيويورك 1654,50 دولارا للاوقية (الاونصة) انخفاضا من 1663,29 دولارا عند الاغلاق في الجلسة السابقة.

وتراجعت العقود الآجلة الأميركية للذهب تسليم فبراير 7,80 دولارات أو 0,5٪ لتسجل عند التسوية 1655,90 دولارا للاوقية.

ويتجه المعدن النفيس إلى انهاء العام على مكاسب قدرها 6٪ مواصلا الصعود للعام الثاني عشر على التوالي لكنه يبقى دون مستواه القياسي البالغ 1920 دولارا للأوقية الذي سجله في سبتمبر 2011.

وفي أسواق العملة، ارتفع الدولار أمام اليورو ليغلق على 75,64 سنت يورو مقابل 75,55 سنت يورو يوم الخميس، بينما هبطت العملة الأميركية أمام نظيرتها اليابانية مسجلة 86,04 ينا مقابل 86,1 ينا عند الإغلاق.